نقد المنحنى الشكلي في مقرر
النحو للمرحلة الاساسية

الأستاذ الدكتور عبد الجبار توامة.
الأستاذ المحاضر في اللغويات في دائرة
اللغة العربية وآدابها بالمركز الجامعي بالأغواط

إن الدرس النحوي المقرر على تلاميذ المرحلة الأساسية قد صاغه معدوه وفق المنهج الشكلي الإعرابي للنحاة القدماء المتأخرين منهم خاصة. وهو القائم على أساس نظرية العامل المرتبطة دائما بغايتها القصوى، وهي تفسير الأثر الإعرابي ظاهرا أو مقدرا بعامل من العوامل ولو على حساب المعنى، وقد كان من الطبيعي أن يوجد هذا النهج مع بداية نشأة النحو العربي. التي كان من أهم دواعيها مكافحة اللحن في الشكل الإعرابي وليس في شيء آخر، إذ لم يكن اللحن في المعنى مطروحا يومئذ ٠ ولهذا عدت نظرية العامل في بدايتها نظرية تعليمية الغرض منها معرفة مواطن الرفع والنصب والجر والجزم في الكلمات في التركيب.

ومما زاد في شكلية نظرية العامل بعد سيبويه والفراء أنها ارتبطت بقواعد وقوانين تحكمية لا تحترم المعنى في كثير من الأحيان. كالقول – مثلا-:

- إنّ أداة الشرط الجازمة لا تعمل في الجواب متقدّما، وأن الشرط كالاستفهام في أن شيئا مما في حيزه لا يتقدّمه، وقد ترتب على هذه القاعدة الشكلية التعسفية أن جعل نحاة البصرة الجواب محذوفا إذا تقدم على شرطه مع أنّه مذكور مقدما للعناية والاهتمام في نحو الآية: (فذكر إن نفعت الذكرى). ونحو قولك: (آتيك إن تأتني)[1] فالالتزام بقوانين

نظرية العامل الشكلية -ومنها أن أداة الشرط الجازمة يجب أن تعمل في الشرط والجواب متأخرين عنها. فإذا تقدم الجواب عنها بقيت بدون عمل فلزم من ذلك تقدير الجواب بعدها محذوفا -هو الذي أدى بنحاة البصرة (السائد نحوهم اليوم) إلى إهدار المعاني الوظيفية في التركيب بشكل واضح. ومن أهمها معاني التحويل بالتقديم، وأدت أيضا إلى تصور أبعاد وهمية في النص تسيء إلى المعنى والى دقة ١لكلام وجماله٠ وبديهي أن منطق اللّغة يفرض اعتبار ما تقدم هو

الهوامش:

[1]- انظر: شرح المفصل ج 9 ص7

الجواب المقدم لغاية وظيفية لا تغير من حقيقة التركيب النحوي، وما القول بأن الجواب محذوف إلا تجسيد لمبدأ التقدير الذي عمل به النحاة بمجرد أن ألزموا أنفسهم بمبادئ نظرية (شكلية) ما قبلية[1].

ومن أبرز أمثلة ذلك قولهم - حسب نظرية العامل دائما- إنّ (إنْ وإذا) الشرطيتين لا يليهما جملة اسمية وتختصان بالدخول على الجملة الفعلية وحسب٠ فإذا وليتهما جملة اسمية - بحسب تصنيفهم أو تعريفهم الشكلي للجملة الاسمية- أهدروا المعنى القصود وظيفيا في النص ولجّوا في التأويل والتقدير بدون طائل، فإذا صادفهم نحو قوله تعالى: (وإن أحدٌ من الشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) قالوا - مكرهين - إن كلمة(أحد) في الآية ليست مبتدأ للخبر الفعلي بعدها بسبب ما أشرنا إليه آنفا وليس فاعلا للفعل المتأخر- وإن كان يطلبه حثيثا في المعنى - لأن الفاعل في صناعتهم لا يتقدم على فعله، بل هو عندهم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده.. والتقدير:(وإن استجارك أحد من المشركين استجارك قال ابن يعيش:(وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى وإن أحد من ١امشكرين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى (إذا السماء انشقت) فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين)[2] ٠ يقررون ذلك غير آبهين للإساءة إلى كلام الله تعالى ودقة تركيبه وجمال صورته بهذا التقدير الركيك الممجوج،

وغير مكترثين لإهدار المعنى القصود وظيفيا من تقديم الفاعل وتأخير الفعل في الآية، فقد كان من الجائز شكلا أن يرد التركيب في

---

[1]- انظر الشرط في القرآن، د. عبد السلام المسدي و د. محمد الطرابلسى، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب ، 1985 ،ص18

[2]- شرح ابن عقيل 2ا86 .

الآية بدون تقديم الفاعل : (وإن استجارك أحد من المشركين.....)، ولكن هذا التركيب لو ورد لم يكن ليؤدي وظيفة التعبير عن الموقف الذي أنزلت فيه الآية ' (وهو ما يعبر عنه القدماء وعبد القاهر بالفصاحة أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وما يعبر عنه بعض المحدثين بالصحة الوظيفية)، فالفاعل قدم في الآية ليظل فاعلا لفعله المذكور قطعا، لأنه محل العناية والاهتمام والتركيز بسبب أنه المقصود بالذكر مقدما، فهو يؤكد بالتقديم حتى يقع الامتثال التام للأمر المذكور في الجواب (فَأَجْره) ٠ ويلاحظ هنا - لأجل ذلك - أن الضمير المتصل بفعل الجواب يعود على الفاعل المقدم بغرض التوكيد. والمعنى المقصود (أجر بدون تريب كل واحد من المشركين يستجيرك حتى يسمع كلام الله) ، والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته وهذا واضح في الآية، ولكن قواعد نظرية العامل لا يهمها ذلك مطلقا ولا تقيم له وزنا.

ولست أدري ماذا يقول النحاة أو من ينافح عن منهجهم الشكلي هذا عندما يكونون إزاء أمثلة وشواهد تخرق قولهم: إن(إذا) الشرطية لا يليها إلا الجملة الفعلية. كبيت السموأل الشهور:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

وقول المعلوط القريعي:

إذا المرء؛ أعينه المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد

فهذه أمثلة صريحة على مجيء الاسم بعد (إذا) وليس فاعلا في المعنى للفعل بعده ، ولهذا لا يمكنهم القول - تأويلا - انه فاعل لفعل مخذوف يفسره المذكور بعده بدليل أننا لو حذفنا (إذا) من الكلام ظهر ذلك جليا، ففاعل الفعل (يدْنس) في المثال الأول هو (اللؤم) وليس (المرء)، وكذلك قل في المثال الثاني.

وما دمنا نتحدث عن (إذا) الشرطية هذه فلا بأس أن نشير إلى التحليل الشكلي (الإعرابي) لها لدى النحاة القائم على فكرة التأثير أو

العمل رغم أن تأثيرها لا يظهر أبدا، لأنها. لا تتضام إلا مع الجمل، فهم يقولون عنها إنها ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، فعبروا عن وظيفة الإضافة بين (إذا) وشرطها شكليا دون أن يكون في التركيب شكل لفظي –كالجر- يدل عليها فيسوغ ذكره، فهذا الإعراب الشكلي ل (إذا) ما يزال تلاميذ العربية يرددونه دون أن يفهموا مغزاه التركيبي حتى وهم طلاب في المرحلة الجامعية (في قسم اللّغة العربية)٠ إذ هم لا يلحظون خفضا في الشرط ولا نصبا في (إذا)، ولا يفهمون معنى أن تكون (إذا) منصوبة بالجواب . والحق أن مثل هذا التحليل الشكلي لا يكسب قواعد العربية للشباب فضلا عن الشداة الصغار فهذا التحليل - إن كان صحيحا في مغزاه - لا يعبر عن الوظائف أو الدلالات التركيبية في السياق.

وقد كان على النحاة أن يقولوا في إعراب (إذا) الشرطية - إن أرادوا تجسيد مقولتهم الشهيرة: (الإعراب فرع المعنى) - إنها مضافة إلى شرطها لا خافضة له. لأن الإضافة ملاحظة ذهنيا (قرينة معنوية) ومعبرة أيضا عن العلاقة التركيبية التلازمية التي بين الأداة الشرطية وشرطها، والخفض بوصفه دليلا أو قرينة لفظية محسوسة لا يلحظ ولا يعبر عن المعنى الوظيفي المذكور آنفا. وكان عليهم أن يقولوا أيضا عن (إذا) إنها متعلقة بالجواب الذي هو مظروف لها أي واقع فيها. وهذا هو التعبير

الوظيفي عن علاقة الظرفية أو الوعائية التي بين (إذا) وجوابها. أما النصب فلا يكون، لأن الأداة مبنية. ولا يعبر وظيفيا لأنه - وإن ظهر- لا يرتبط بباب نحوي معين كما نلاحظ ذلك في اشتراك أبواب كثيرة في النصب تربو على العشرة تعرف شكليا بالمنصوبات.

- حتى إن تحدثوا عن تعليق الظرف وظيفيا أفسدوا حديثهم عنه بتحكيم قواعد نظرية العامل المناقض بعضها للمعنى صراحة. كتعليقهم للظرف الزماني في بيت كعب بن زهير الشهور:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أعن غضيض الطرف مكحول

فقد قالوا إن الظرف (غداة البين) لا يتعلق وظيفيا بما بعد (إلا) في الشطر الثاني وإن كان المعنى يتطلب ذلك طلبا (غير مقيمين وزنا للقاعدة الذهبية التي يقوم عليها النحو الإعراب فرع المعنى).- وعللوا هذه المناهضة الصريحة للمعنى في الإعراب بأن من قواعد نظرية العامل الصارمة أن الأداة (إلا) حاجز حصين لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أو ما قبلها فيما بعدها.. واقترحوا أن يتعلق الظرف –شكليا-بأداة النفي (ما) في أول البيت، والمغنى" انتفى عن سعاد غداة البين...[1] قالوا هذا وذهلوا عن أن النفي منتقض ب (إلا) وأن المعنى على التوكيد بالحصر كان الشاعر قال "سعاد غداة البين ...أغن غضيض الطرف مكحول"، فيتضح بذلك أن الظرف *تعلق* في البيت بأحداث الصفات المشبهة (أغن) وما بعدها. ومن هنا نضطر" آسفين" إلى القول إن النحاة قد أنستهم نظرية العامل" بكثير من قواعدها الشكلية التي ما أنزل الله بها من سلطان"، أن المعنى أهم شيء في النحو وأنه إذا أهدر أو

ضيع فلا نحو للغة ينتحى، ويكفي لتوكيد ذلك أنهم أصحاب المقولة الجامعة التي لا نمل من ترديدها دائما " ونحن نصبو إلى صناعة نحو وظيفي حقيقي للغتنا العربية "الإعراب فرع المعنى".

وقال نحاة آخرون -معتمدين على قواعد نظرية العامل- إن (إذا) في الآية: (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)(الروم 25) لا يتعلق بالجواب. لأنه مقرون ب (إذا) الفجائية التي هي بزعمهم حاجز حصين لا تسح للعامل قبلها بالعمل فيما بعدها ولا تسمح بالعكس، ورأوا أنها تتعلق بشرطها[2]، ناسين أنها لا معنى لها من دون شرطها

---

[1]- انظر أصول النحو العربي د. محمد الحلواني . الناشر الأطلسي الدار البيضاء 83 ا.

[2]- المختار من أبواب النحو د. محمد الحلواني ، مكتبة دار الشرق ٠ بيروت . ط1 ، ص204

فهو كالجزء الذي لا ينفك عنها، والعروف بداهة في معاني النحو أن الشيء لا يتعلق بنفسه أو بجزء منه، ثم إن المعنى في الآية لا يسمح بذلك، بل انه مبين في أن (إذا دعاكم) متعلق بفعل الجواب (تخرجون) لا غير.

وقد نص النحاة - بإجماع -على أن الظروف التي تضمن معنى (إن) الشرطية تتعلق بفعل الشرط، وعلى هذا نجدهم يعلقون – دون سند من المعنى- (متى وحيثما وأينما وأيان وأنى) بفعل الشرط لا بالجواب وذهلوا عن أنّ القياس المعنوي فيها أن تعلق بفعل الجواب مثل (إذا) تماما، لأن الجواب هو الواقع فيها وظيفيا وما فعل الشرط إلا جزء منها إذ لا معنى لها من دونه فالواجب أن تضاف إليه كما في (إذا). فإذا قلت (متى تأت أدرس) يكون من الواضح تماما أن المعنى بترجمة دقيقة أخرى هو (عندما تأتي أدرس)، فالواقع هنا أن (عندما) تتعلق ب (أدرس) لا ب (تأتي). ولو علقنا (متى) ب(تأت) فبم يتعلق (أدرس) أي ما الظرف الزماني الذي يحتويه في الجملة، وهذه مسألة مهمة جدا لم ينتبه إليها معظم النحاة عندما علقوا تلك الظروف الشرطية بشرطها.

—— ومنهج العامل (الشكلي) لم يدع لنحاة البصرة فرصة للتقسيم الوظيفي للجملة العربية، فهم قد قسموا الجملة إلى اسمية وفعلية، ولم يكن هذا التقسيم الثنائي بحسب علاقة الإسناد فيها كما قد يتوقع أي دارس أن تكون العناية بالمعنى أولا في هذا التقسيم، كأن يكون التقسيم قائما على ماهية المسند الصرفية (التقسيمية)، مثل القول إن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلا، تقدم هذا المسند أو تأخر عن المسند إليه، لأن ذلك لا يغير من الطبيعة التصنيفية للجملة. ولكن النحاة البصريين نحوا منحى شكليا في التصنيف لا يترك مجالا لإبراز المعنى، وذلك قولهم إن الجملة الفعلية ما بدأت بفعل، والجملة الاسمية ما بدأت باسم، ويظهر ذلك من خلال المثالين:

ا— جاء محمد (جملة فعلية)

2- محمد جاء (جملة اسمية)

وهذا يعني أنه لا يمكن في العربية تقديم الفاعل (بحسب اصطلاح النحاة). وذلك بقصد العناية به أو التركيز عليه، ولم يكن هذا إلا لأجل مانع شكلي عند البصريين يتصل بمسألة العمل الوهمية، إذ لا يجوز في نظرية العامل إعمال عامل في معمولين متماثلين إلا على جهة الاشتراك، فإن جاز رفع الفعل للاسم المتقدم عليه أدى ذلك إلى رفع المعمولين معا (الاسم المتقدم والضمير المستتر في الفعل)، ولا نظير له في العربية. وذكر المبرد أنه لا يجوز تقديم الفاعل في هذا الباب إلا على جهة نقل المقدم من حكم إلى حكم اخر. وإعطائه إعرابا غير إعرابه ٠ فيجوز حمله على الابتداء لا على الفاعلية، ورد على من زعم أنه مرفوع بالفعل المتأخر عنه بأنه أحال من جهات منها:

-أن الفعل لا يقوى على رفع فاعلين إلا على جهة الاتباع، نحو قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع (عبدالله) وضميره، وإذا أظهر الضمير بأن يجعل في موضعه غيره بان لك، نحو قولك (عبد الله قام أخوه)، فإنما ضميره في موضع أخيه.

-أنك تقول (عبد الله هل قام)، فيقع الفعل معه بعد (هل) ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله[1]. واحتج ابن السراج على بطلان منهب القائلين بتقديم الفاعل بأنه لو جاز رفع (زيد) في عبارة (زيد قام) ب (قام)، لجاز أن تقول (الزيدان قام) و(الزيدون قام)، تريد قام الزيدان وقام الزيدون[2].

---

[1]- المقتضب للمبرد ، ص128/4

[2]- الأصول في النحو لابن السراج ، ص228/2 .

والتأمل في هذه التعلات البصرية المتصلة أساسا بفكرة العامل، لا يجد فيها ما يجدي أو يقنع من الناحية الوظيفية أو الدلالية التي ينبغي ويجب أن تكون أساس الدرس النحوي وصفا وتفسيرا ،ففكرة أن الفعل لا يقوى على رفع فاعلين (عبد١لله) وضميره في نحو (عبدالله قام) فكرة وهمية لا علاقة لها بطبيعة التفكير اللغوي، فالفعل لا يعمل ولا يرفع ٠ وإذا تصور الرفع فيه تجوزا أو اقتضاء فليس هناك مجال البتة لتصور أحكام عقلية (وهمية) تتصل بالعمل وبعدمه، وكل ما في الأمر في الواقع وبكل بساطة في هذه المسألة أن الفعل يسند لغويا أو نحويا إلى فاعله، فان تقدم عليه لم يطابقه عدديا، وان تأخر عنه وجبت مطابقته له بإحدى لواصق المطابقة التي يسميها النحاة بالضمائر المتصلة، وقد فطن إلى هذا قديما نحاة الكوفة، وليس الأمر قاصرا على الفعل وحده في هذا، بل إن الصفات تشارك الأفعال في ذلك كما نجد في الأمثلة المتناظرة الآتية:

-ما يقدم الرجلان - ما قادم الرجلان

-ما الرجلان يقدمان - ما الرجلان قادمان

-ما يقدم الرجال - ما قادم الرجال

- ما الرجال يقدمون - ما الرجال قادمون

ولم يجز القول (الزيدان قام) ولا (الزيدون قام) ، ليس لأن الفعل لا يتقدم عليه فاعله لأنه لا يعمل فيه متقدما كما زعموا أو توهموا ، بل لأن المطابقة لم تحدث ; كما لم يجز القول (الزيدان قائم) ولا (الزيدون قائم)، هذا كل ما في الأمر. .

وأما قياس (عبدالله قام) على (عبد الله قام أخوه) بزعم أن فاعل (قام) ليس (عبدالله) بل ضمير مستتر يأخذ مكان (أخوه) في الجملة المقيس عليها كما ذكر المبرد ففيه مغالطة واضحة، ذلك أن الجملة الثانية مركبة لم يسند فيها الفعل إلى (عبدالله) والأولى بسيطة أسند فيها الفعل إلى (عبد الله)، وجملة (عبد الله قام) البسيطة هي في المعنى مثل

جملة (عبد الله قائم)البسيطة أيضا. كما أن جملة (عبد الله قام أخوه) المركبة هي في المعنى مثل جملة (عبد١لله قائم أخوه) ، ولو صخ الزعم أن (عبدالله) ليس فاعلا للفعل المتأخر (قام) لأنه مشغول بضمير قد يحل محله اسم ظاهر نحو (أخوك).. لصح أيضا بالمثل الزعم أن (عبدالله) ليس فاعلا أو مسندا إليه للصفة (قائم) في قولنا (عبد الله قائم) ، لأن الصفة تتحمل ضميرا أيضا قد يحل محله اسم ظاهر نحو (أبوه) في مثل (عبد١لله قائم أبوه)، وهذا ما لا يصح ولا يستقيم البتة عند ذي حجر.

وأما الاستدلال بنحو (عبد الله هل قام ؟) على أن الاسم المتقدم ليس فاعلا للفعل المتأخر لأن (هل) فصلت بينهما ٠ ويستحيل أن يعمل ما بعد (هل) فيما قبلها فمما لا أساس له في واقع اللّغة وهو من أوهام نظرية العامل، وهو باطل معنى وحكما. ولهذا لا يعتد به فيما نحن فيه من حديث لا يقيم وزنا إلا للعلاقات ولروابط الوظيفية الدلالية بين أجزاء الكلام، سواء ما تقدم منها وما تأخر إلا في مسائل قليلة معدودة ليس منها مسألة تقدم الفاعل، لأن العلاقة الإسنادية بينه وبين فعله المسند إليه لم تتأثر وظيفيا بتقدمه كما بينا ٠ كما أنها لم تتأثر وظيفيا أيضا بالفصل بينهما بأدوات زعم نحاة البصرة أنها تجعل التعالق بينهما إسناديا محالا بسبب ما توهموه من امتناع عمل أحدهما في الآخر بسبب ذلك الفصل الشكلي بتلك الأدوات. فالتعالق الوظيفي بين الكلمات في التركيب لا يخضع البتة لما اصطنعوه من قوانين وهمية تحكمية للعمل والعوامل.

واتباع هذا المنهج الشكلي في تقسيم الجملة بقواعده اللالغوية والخاضعة كليا لنظرية العامل (كالقول - مثلا - إن الفاعل إذا تقدم لا يعمل فيه فعله ، ومن ثم لا يكون فاعلا بل يصبح مبتدأ والفعل بعده يكون فاعله ضميرا مسرا ٠ والجملة الفعلية هذه تكون في محل رفع خبرا للمبتدأ) لم يترك البتة فرصة لإبراز المعنى، إذ لا يبدو الفرق الوظيفي بين الجملة الفعلية المبدوءة بفعل والمبدوءة بفاعل والمبدوءة باسم بعده وصف ،ففي حالة الجملة الفعلية المبدوءة بفاعل لا ينص على

الفرق الوظيفي الأسلوبي بينها وبين الجملة الفعلية الأصلية، بل يطمس طمسا في حال القول بإسميتها، ذلك أن الفاعل فيها -كما يبين الواقع اللغوي القائم على ملاحظة المعنى -قد تقدم ليزداد بروزا وعناية واهتماما كما يقول سيبويه والبلاغيون من بعده، لا أن يكون مستترا في فعله المتأخر. فمن الشطط والخطأ البثن القول إن الفاعل في الآية: (الله يحيي الأنفس بعد موتها) مستتر، وهو قد تقدم في الآية لكي يكون بارزا واضحا لا جدال فيه ف (الله) هو الفاعل تركيبيا ووظيفيا كما هو كذلك دلاليا، وهو بعبارة اوضح نحويا المسند إليه للسند الفعلي (يحيي) كما هو واضح من

منطوق الآية ومفهومها. وقد أدرك ابن جني أن الفاعل عندما يتقدم يبقى فاعلا في المعنى وأن جعله مبتدأ هو مسألة صناعة شكلية خاضعة لمقتضى العامل، فقال في الفاعل عندما يتقدم عن فعله في نحو " زيد قام " : (ربما ظن بعضهم أن "زيدا" هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى)[1] وقال أيضا:(ألا تراك إذا سئلت عن "زيد" من قولنا "قام زيد" سميته فاعلا، وإن سئلت عن "زيد" من قولنا "زيد قام" سميته مبتدأ اللفظ، فاختلفت السمة، فأما المعنى فواحد، فقد ترى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى[2]).

فاتباع قواعد نظرية العامل الشكلية لدى النحاة هو الذي أهدر المعنى ههنا بأن غطى على المعنى الوظيفي لتقديم الفاعل بالقول إنه مستتر بعد تقدمه، وهذا أدى بدوره الى بروز تصنيف شكلي للجملة العربية لا يخدم المعنى بل يناهضه في كثير من الأحيان، ويبدو هذا بوضوح في عدم وجود فرق لدى نحاة البصرة بين الجملة الفعلية المتقدم فاعلها والجملة الاسمية المكونة من اسم معرفة متلو بصفة نكرة، فكلتاهما جملتان اسميتان عندهم بسبب ابتدائهما باسم، ولا يهم

---

[1] - الخصائص لابن جنى ، ص 280/1.

[2]- السابق ، ص343/1

عندهم اختلافهما في الأصل ولا اختلافهما في الإسناد أو في الزمن، كما لا يهم أيضا الاختلاف بين التركيبين في الأسلوب، فالأولى جملة فعلية مؤكدة بتقديم الفاعل (فهي خبر غير ابتدائي بحسب تعبير عبد القاهر) والثانية جملة غير فعلية مثبتة وحسب (فهي خبر ابتدائي على اصطلاح عبد القاهر)، وهذا أمر مفهوم لأن ذلك التصنيف الشكلي للجملة الذي أخذوا به لا يدع مجالا لإبراز المعنى أو تصور الفروق الوظيفية بين مختلف أشكال التراكيب، وأدى إلى بروز تحليلات ومصطلحات شكلية قسرية لا مسوغ لها إلا أنها

نتاج قواعد نظرية العامل الشكلية، وأوضح مثال على ذلك اختلاقهم العجيب لباب الفاعل الساد مسد الخبر في الجملة فير الفعلية التي قدم المسند فيها، فالنحاة يذكرون أنه يغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفي، ويشرحون هذا بأن المبتدأ إذا كان وصفا معتمدا على نفي أو استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر نحو. (أقائم الزيدان؟) و(ما قائم الزيدان)، ف (الزيدان) فاعل للوصف (قائم) والكلام مستغن عن الخبر، لأن الوصف هنا في تأويل الفعل[1] ، ويعربون كلمة (الزيدان) في الجملتين المذكورتين فاعلا سد مسد الخبر.

والحقيقة أن العملية الإسنادية تظل واحدة سواء تقدم المسند (الخبر) هنا أو تأخر، أو اعتمد على نفي أو استفهام أم لم يعتمد، وقد فهم بعض كبار النحاة القدماء ذلك، فهذا المبرد يرى جواز تقدم الخبر (أي المسند) دون أن يعتمد على وصف، اذ قال (وتقول: منطلق زيد، فيجوز إذا أردت ب منطلق) التأخير، لأن (زيدا) هو المبتدأ)[2].

والإشكال الاسنادي الذي يطرح فيما سماه النحاة الفاعل الساد مسد الخبر هو ذلك التناقض الصارخ في المعنى الإسنادي فيه، لأن

---

[1]- شرح قطر الندى لابن هشام، ص121 .

[2]- المقتضب. ص127/4

ذلك الوصف المتقدم أصبح مسندا ومسندا إليه في نفس الوقت بهذه التسمية المختلفة دون مسوغ، واعتماده على النفي أو الاستفهام لا يصوغ له هذا التناقض أبدا، بخلاف لو جاء الوصف بين فعل واسم نحو (جاء العالم أبوه)، ف (العالم) صلح مجيئه مسندا إليه ومسندا في آن واحد لأن الفعل قبله أسند إليه كما أسند هو بدوره إلى الاسم بعده، وشتان ما بينهما فالقياس مع وجدود الفارق الكبير لا يصح، والمسألة بعد هذا لا تحتاج الى أخذ ورد، فالوصف المتقدم فيما ذكروه من أمثلة قاطع في معناه، أي في

كونه مسندا لا غير ولا جدال في ذلك، ومن هنا وجدنا نحويا ومفسرا كبيرا - هو الزمخشري - يحلل الآية: (أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم) (مريم: 46) على أن الخبر(المسند) مقدم على المبتدأ(المسند اليه)، لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والانكار لرغبته عن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد[1]، وهذا تحليل وظيفي يكشف عن معاني النحو المتوخاة ههنا، وهذا تطبيق واضح من الزمخشري لنظرية النظم لعبد القاهر التي تهدف أساسا الى توخي معاني النحو وأحكامه الحقيقية في تحليل نصوص اللّغة، في حين جوز ابن عقيل هذا التحليل كما جوز أن يكون (راغب) مبتدأ و(أنت) فاعلا سد مسد الخبر، ثم رأى أن الوجه الثاني أولى، لأن قوله (عن آلهتي) معمول ل(راغب)، فلا يلزم فيه الفصل بأجنبي بين العامل والمعمول، لأن (أنت) على هذا التقدير فاعل ل(راغب) فليس بأجنبي منه[2] . والملاحظ هنا أنه رغم وضوح المعنى في أن (راغب) في الآية هو مسند لا غير، ازور عنه ابن عقيل الى ذلك التحليل البين الخطأ، والحجة والمسوغ في ذلك-كما هو واضح- القواعد الشكلية لنظرية

---

[1]- تفسير الكشاف للزمخشري ، ص 511/2 .

[2]– مختصر شرح ابن عقيل، ص63–64 .

العامل (كالقول بالاعتماد ههنا والفصل بأجنبي وعدمه ...الخ) والتي نراها هنا تحرف المعني عن مواقعها، إذ ما قيمة القول بالفصل بأجنبي بين العامل والمعمول شكليا -وهو في الحق ليس كذلك لأن كل ما في الأمر أن هناك تقديما على نية التأخير أهمل النحاة ههنا وظيفته ومغزاه بسبب قيود نظرية العامل الشكلية - أمام العلاقة التركيبية الوظيفية الواضحة جدا- دلاليا بين الوصف التقدم والضمير الذي أسند اليه، والتي لا يحجبها لا

دخول همزة الاستفهام على الجملة ولا التقديم للمسند، وهما عنصرا تحويل طرأ على الجملة ولا تتعدى وظيفتهما تعديل الغرض الأسلوبي لها، فالأول أدخل الجملة في حيز الاستفهام، والثاني أضاف إليها معنى التوكيد. ولا ريب في أن كلا التحويلين من معاني النحو وأحكامه التي انصرف عنها النحاة انصرافا لانشغالهم (الضار بنحو اللّغة كما تبين) بقضايا العامل والمعمول ومسائلها الأجنبية عن اللّغة ووظيفتها اكتسابا واستعمالا.

ويلاحظ بعد هذا شكلية مصطلح المبتدأ فيما سموه بالجملة الاسمية، فهذا المصطلح لا يعبر حقيقة عن وظيفة المسند إليه في الجملة، أي بحسب علاقاته النحوية أي الإسناد؛ قال ابن هشام عن الإسناد إلى الاسم: (هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة ...)[1]، وهذا انتحاء وظيفي صرف يتجاوز الأشكال والرتب، ضاربا في عمق الدلالة النحوية، ولكن - للأسف- لم يلتزم النحاة بهذا المنهج الوظيفي في تحليل الجملة ووصفها وتفسيرها، فراحوا يستعملون مصطلحات متناقضة لا تعبر مطلقا عن العلاقات الإسنادية ووظائفها التركيبية في الجملة، فسموا المسند إليه فيما اصطلحوا عليه بالجملة الاسمية (المبتدأ)، وسموا المسند فيها (الخبر)،

---

[1]- شرح شذور الذهب لابن هشام . ص 23/1 .

وهاتان تسميتان متناقضتان، فالأول: تسمية شكلية تشير إلى الرتبة في ظاهرها، وتشير فيما وراء ذلك إلى مسألة العمل والعامل عند النحاة الذين أطلقوا هذه التسمية أو أخذوا بها، قال ابن جني: (اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا اليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: "زيد قائم" و "محمد منطلق" فـ(زيد) و(محمد) مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما). (كتاب اللمع في العربية ج: 1 ص:25)،

فهذا كلام واضح لا لبس من إمام كبير من أئمة النحو البصري القائم أساسا على نظرية العامل الشكلية، يدل على شكلية مصطلح (المبتدأ) وعدم وظيفيته قول ابن هشام – وهو من كبار أئمة النحو البصري المتأخرين — عن (المبتدأ): (المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، ... وخرج بالمجرد. نحو زيد في (كان زيد عالما)، فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية...)، فالمسند عندهم لا يسمى مبتدأ إذا دخلت عليه (كان) الناقصة وما شاكلها من العوامل اللفظية الأخرى، لأنه لم يبتدأ به معرّى من العوامل كما قالوا، قال أحد النحاة في شرح التجريد من العوامل اللفظية في المبتدأ والخبر: (المبتدأ والخبر... هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد م - شرح قطر الندى لاس هشام، ص: 116-117- .

نطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع)[1].

وقد حاول عبد القاهر بعقليته الوظيفية أن يلبس هذا المصطلح الشكلي الصرف رداء وظيفيا فقال: (وهاهنا نكتة يجب القطع معها

---

[1]- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ٠ ص 1/ 43.

بوجوب هذا الفرق أبدا وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى، تفسير ذلك أنك إذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه ف(بزيد) مثبت له و(منطلق) مثبت به، وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند ، ولو كان المبتدأ

مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ، بأن يقال (منطلق زيد)، ولوجب أن يكون قولهم : إن الخير مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا ...)[1] ، ولو كان ما ذكره عبد القاهر صحيحا لظل النحاة على تسميتهم للمسند إليه مبتدأ بعد دخول ما سموه العوامل اللفظية عليه. نحو (إن عليا ناجح)، ولكنهم لم يفعلوا، وهذا يرد عليه، وكلام ابن جني المذكور آنفا يفند ما ذهب إليه؛ لاسيما قوله: (اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعربته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان...)، ثم إن قوله:(وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه)؛ فليس مسوغا أبدا لتسميته مبتدأ، وإلا لسمينا (الفعل) في الجملة الفعلية مبتدأ أيضا، لأن حكم تقدمه على الفاعل واجبة عندهم، بل هو أوجب في هذا، لأنهم يسوغون في حالات كثيرة تقدم المبتدأ على الخبر، ولا يسوغون أبدا تقدم الفاعل على الفعل، ولو تقدم لسموه مبتدأ، فالفعل من ناحية وجوب حكم الابتداء به أولى بتسميته مبتدأ من المبتدأ، إذن فالإبداء سمة لفظية لا معنوية وليست محفوظة للمبتدأ ، إذ هو قد يتأخر لعدة دواع وعندها لا تكون قرينة لفظية له، أي دليلا لفظيا عليه، بل الذب يبقى هو الدليل المعنوي

[1]- دلائل الإعجاز ، ص 51

الوظيفي وهو الاسناد ولهذا فتسميه مسندا إليه هي الأليق به والأصلح له وظيفيا، وأما قوله: (ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ، بأن يقال "منطلق زيد"، ولوجب أن يكون قولهم: إن **الخبر** مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا) ؛ يردّ حقيقة على اساة في تسميتهم المسند إليه في الجملة غير الفعلية مبتدأ.

هذا ولم تقف سيطرة المنهج الشكلي على النحو القديم (البصري) - الذي أوجده بالتأكيد الأخذ بنظرية العامل في التقعيد النحوي وصفا وتفسيرا -عند حدود معينة بل اكتسح أغلب جوانب الدرس النحوي فلم يفلت من قبضته إلا النزر اليسير ويتبدّى ذلك بوضوح في التصنيف الشكلي لأبواب النحو وموضوعاته ومسائله، والمعروف بداهة في الدرس النحوي قديما وحديثا أن قواعد النحو يجب أن تتوخى المعنى في كل جوانبها، حتى إن الشكل يجب أن يخضع للمعنى، وتصنيف الأبواب أو الموضوعات للدرس النحوي لأي لغة هو عمل تنظيمي يهدف إلى توزيع جملة الأشباه والنظائر من المسائل وتقسيمها على أبواب مختلفة، ولا يتم ذلك – وظيفيا وطبيعيا - إلا بحسب المعنى، إذ التناظر والتشابه هو دلالي بالأساس.

وليس يخفى أن تقسيم موضوعات النحو وتصنيف قواعده منذ القديم في العربية يقوم في معظمه على سمت شكلي صرف، إذ هو مبني على أساس شبه إعراس أو تماثل حركي أملته فكرة العمل النحوي بما تصوره من صلات شكلية بين العوامل والمعمولات، أما العلاقات والروابط الوظيفية والدلالية فلم تكن محل قصد إلا لماما ط وتبدى ذلك واضحا في ضم عناصر إلى أخرى لا يجمع بينها رابط من معنى سوى اشتراكها في شكل الأثر المحدث سواء أكانت عوامل أم معمولات، كجعل باب للمنصوبات يضم العمد والفضلات.

ومن أبرز أمثلة التصنيف الشكلي التبويب الشكلي للأدوات أو حروف المعاني (لاحظ تسميتها أي حروف المعاني وليست حروف الأشكال)، كجمع أدوات نصب المضارع في باب واحد دون جامع دلالي وظيفي بينها وهو الأهم كما في جميع اللغات، إذ هو الذي يبين طريقة الاستعمال، وهذا التبويب الشكلي للأدوات عام في المنهج وينسحب على جميع الأدوات النحوية، وهذا عين المنهج الشكلي القديم.

وكالجمع بين أدوات لا صلة بينها الا ما تحدثه من أثر إعرابي كباب (إنّ) وأخواتها الذي أدرج فيه النحاة أدوات لا صلة بينها في المعنى الذي تفيده، فكل أداة منها تفيد أسلوبا يختلف عن أسلوب الأخرى، فـ(إنّ) تفيد التوكيد و(لكنّ) الاستدراك و(لعلّ) الترجي و(ليت) التمني وهلم جرّا، ولا جامع بين هذه الأدوات سوى ما تقتضيه من نصب في مدخولها. وكالجمع بين (إنْ) الشرطية و(لم) و(لمّا) النافيتين في باب واحد لمجرد ما تقتضيه من جزم للأفعال بعدها، والمفارقة هنا أنهم قد أخرجوا أدوات تفيد الشرط ك(إذا) و(لو) و(لولا) من هذا الباب لأنها لا تقتضي الجزم، وهذا دليل صارخ على طغيان المنحى الشكلي على التصنيف النحوي للأبواب والموضوعات.

وقد يوهم بعض الأبواب بأن التقسيم أو التصنيف هو وظيفي، ولكن عند التدقيق يبدو الأمر غير ذلك كباب (كان) وأخواتها الذي يبدو أن عناصره تشترك في كونها دوال زمنية مثل (أصبح) و(صار) و(بات)، ولكن تحليل النحاة الشكلي الصرف لتراكيبها وإدراج أدوات أخرى معها من أسلوب النفي ك(ليس) و(ما) يبطل ذلك الوهم إبطالا، فالنحاة جمعوا بين عناصر هذا الباب في التصنيف لكون كل واحد منها يقتضي رفع المسند إليه ونصب المسند وحسب، وهذا ما عرف عندهم النواسخ، لأنها تنسخ حركة المسند (الخبر عندهم) بعكس أخوات (إنّ) التي تنسخ حرمة المستند إليه، وقد سميت بالفعل بالنواسخ في مقررات النحو في مرحلة التعليم الأساسي . أما كونها دوال زمنيه فلم يدر بخلد

النحاة قط أثناء تصنيفهم لها ; وقد يشرون الى دلالها الزمنية ولكن على استحياء ودون قصد .

وهناك "التوابع"، وهو مصطلح شكلي قديم قصد به خمسة أبواب مشهورة من أبواب النحو، هي النعت والتوكيد المعنوي والبدل والعطف وعطف البيان،

والمقصود بالتبعية في هذه الأبواب التبعية في الشكل الإعرابي، جاء في كتاب السنة السابعة:(التوابع كلمات تتبع ما قبلها في الحركات الإعرابية، وهي النعت، العطف والتوكيد، والبدل) (ص145)، إذن التبعية بين هذه الأبواب النحوية شكلية وليست دلالية وظيفية، ولو كانت وظيفية - وهو الأحرى أن يكون- لكان باب الحال مثلا أقرب رحما معنويا إلى النعت من العطف أو التوكيد، آية ذلك أن النحاة قد لاحظوا تقاربهما الشديد لاسيما إذا كانا جملتين، فصاغوا لأجل ذلك قاعدتهما الشهيرة "الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات نعوت" ، هذا فضلا عن أن النعت والحال كليهما لتخصيص أو تقييد ما تعلقا به في الجملة، في حين أن العطف هو لمشاركة ما قبله في وظيفته التركيبية إسنادية كانت أو تخصيصية، وشتان ما بين الغرضين هذين نحويا، وعلى هذا كان على صانعي المقرر الأساسي في النحو أن يفصلوا فصلا تاما بين العطف وبين ما سموه بالتوابع من الأبواب الأخرى، فيجعل في فصل وحده في ختام الحديث عن أبواب الإسناد والتخصيص، لأن العطف هو توسّع تكراري في كل باب نحوي، أي أنه يفيد الشركة وظيفيا في التركيب إثر كل باب معطوف عليه، فالمعطوف على المسند مسند مثله، والمعطوف على المسند إليه مسند إليه مثله، والمعطوف على المفعول مفعول مثله، والمعطوف على الحال حال مثله في المعنى، وهلم جرا مع بقية الأبواب.

والنظرة الدلالية الوظيفية إلى أبواب ما سمّي شكليا بالتوابع (ما عدا العطف) تقتضي جعلها مع بقية الأبواب الأخرى (المسماة

بالفضلات أي ما يفضل على المسند إليه والمسند من أبواب نحوية كالحال والتمييز والمفعول فيه والمفعول المطلق...) في قسم واحد يجمعها وظيفيا هو التخصيص، لأن كل باب منها يقوم بهذه الوظيفة العامة في مقابل وظيفة الإسناد، ولكن على طريقته الخاصة التي تميزه عن غيره من

ابواب التخصيص، فالحال والنعت مثلا يتشابهان في كونهما من المخصصات في الجملة ، بيد أن طريقة التخصيص في كل واحد منهما مختلفة عن الأخرى نحويا والشكل الإعرابي لا يهن هذا كثيرا فقد تتبع الحال صاحبها في الشكل الإعرابي في حالة النصب كما النعت، وقد لا تظهر حركة الإعراب فيهما كما في الأمثلة التالية:

أ- رأيت الرجلَ **ضاحكا**: حال

ب - رأيت الرجلَ **الضاحك**: نعت

ج - رأيت رجلا **على رأسه طير**: نعت

د - رأيت الرجلَ يضحك: حال

وعلى هذا لا يلاحظ متعلم العربية التبعية الإعرابية كمميز شكلي بين النعت والتل لتماثلهما فيها كما في المثالين (أ، ب)، أو لانعدام الحركة الإعرابية فيهما أصلا كما في المثالين (ج، د)، ولا ينبyى في مثل هذه الحالات إلاّ الفارق المعنوي بينهما في مقابل الجامع الوظيفي الذي يجمعهما أي التخصيص.

في درس البناء والإعراب يلاحظ ترسّخ المنهج الشكلي الإعرابي في تحليل هذا الموضوع، ويتمثل في جعل ١لعلامة الإعرابية مناط الاختلاف الوظيفي الوحيد بين الكلمات في التركيب٠ ويبدوا هذا واضحا في تعريف "المعرب" و"المبني"، يقول كتاب السنة الثامنة: (كل كلمة تؤدي وظيفة معينة كالفاعلية والمفعولية والخبرية، وهذا التنوع في الوظيفة يستلزم تغيير آخرها، ويسمى هذا إعرابا وتسمى الكلمة بسببه معربة لكن توجد كلمات يلازم آخرها علامة واحدة، وإن

تغيرت وظيفتها، وهذا يسمى بناء، والكلمة بسببه تسمى مبنية) (ص34).

وهذا التعريف يهمل حقائق مهمة جدا، منها أن العلامة الإعرابية لا تدل على تنوع الوظائف في التركيب في المعربات، فهي في أكثر الأحيان قاصرة عن ذلك لأنها

لا تظهر على كثير منها، كما في الكلمات المقصورة والمنقوصة، ومن الحقائق الهمة الأخرى أن التنوع في الوظيفة لا يستلزم تغيير آخر الكلمات المعربة ولو كان التنوع في الوظيفة يستلزم تغير آخر الكلمات لما وجدت الأبواب النحوية المختلفة وظيفة في التركيب والمتناظرة إعرابا، وهذه هي السمة الغالبة على الوظائف في التركيب. وهذا أمر حتمي لأن الحالات الإعرابية قليلة جدا لا تتعدى الرفع والجز والنصب وأحيانا الجزم في الأفعال، في حين الوظائف النحوية هي أكثر من ذلك بكثير، فنحن واجدون -مثلا -أن أبواب التخصيص في النحو تشترك أغلبها في النصب مع أنها تربو على العشرة (المفعول الطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والمستثنى والتمييز والحال والنعت المنصوب والبدل المنصوب والتوكيد المنصوب)، فهذه الأبواب المختلفة الوظائف لا تجدي حركة الاعراب فتيلا في التفريق ببنها، لأنها هنا. مناط اللبس وهذا يدل دلالة قاطعة على ان التعويل على حركة الإعراب وجعلها قرينة كبرى في التحليل الوظيفي منهج خاطئ لا ينهض بفهم نحو العربية ولا بتفسير قواعدها. وعلى هذا يظهر أن الإعراب ليس في الغالب إلا شكلا اقتضائيا وهو أحيانا قد يكون قرينة متواضعة وذلك إذا كان اختلاف الإعراب يؤدي إلى اختلاف الوظائف، كما في الآية: (وابتلى إبراهيم **ربه** بكلمات...).

ومن أعظم آثار المنهج الشكلي القديم التسمية الإعرابية لأدوات التي هي حروف معان أولا لآخرا، كتسمية حروف الإضافة بحروف الجر، كأن وظيفتها هي الجرّ. وقد سماها النحاة المتأخرون بهذا المصطلح الإعرابي الشكلي الصرف لكونها تعمل إعراب الجر كما

قيل حروف النصب وحروف الجزم[1]، والواقع أن الجز اقتضاء شكلي وحسب، فالكلمات التي يظهر عليها الإعراب تجن اقتضاء بعدها ٠ أما وظيفة هذه الأدوات في العربية فهي ابلاغ معنى الفعل أو ما هو في حكمه إلى صورة من صور المفعول أي المتعلق بالفعل (انظر نحو القرآن 50،51)، ومن هنا وجب إعادة النظر في هذا المصطلح الشكلي" لأنه لا يعبر عن معناها ووظيفتها الحقيقية في الكلام، والمصطلح اللائق بها وظيفيا هو حروف الإضافة، وهذه التسمية معناها - كما يقول ابن يعيش- أنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها[2] والإضافة هي نسبة وارتباط بين شيئين على وجه لا يدل ارتباطهما على فكرة تامة[3]. وقد فهم حذاق النحاة اصطلاح الإضافة على أنه النسبة إلى الشيء بواسطة حرف الإضافة لفظا أو تقديرا، وهذا يشمل النوعين: ما سموه الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه[4]، وقد سمى سيبويه مدخول حرف الإضافة بالمضاف إليه[5]، وقد شرح سيبويه دقة معنى الإضافة" في تركيب حروف لإضافة فقال:(وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها الاسم ما قبله أو ما بعده... وإذا. قلت: مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله...) [6]، وقد سمى الخليل حروف الجر

---

[1]- الهمع للسيوطي19/2

[2]- شرح المفصل لابن يعيش، ص 7/8.

[3]- في النحو العربي قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، ص183.

[4]- انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب، ص 59،

[5]- انظر الكتاب لسيبويه، ص: 419/1,

[6]- السابق 1 ص: 420.

بحروف الإضافة[1] وتابعه سيبويه في هذا وأكثر من استخدام اصطلاح حروف الإضافة[2]: وسماها أيضا بحروف الخفض متأثرا بمنهج نظرية العام، وقال الزمخشري:(ومن أصناف الحرف حروف الإضافة سميت بذلك لأن وضعها على أن تقضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فوضى في ذلك وان اختلفت وجوه الإفضاء[3]، وقال أحد النحاة عن (حيث): (تضمنت معنى حرف الإضافة، إذ من حكم كل مضاف أن يظهر بعده حرف الإضافة نحو غلامك وثوب خز وقدامك، فلما لم يظهر كان متضمنا لها)[4] وقال ابن جني عن معنى "الباء": (وأما الإضافة فقولك مررت بزيد أضفت مرورك إلى زيد بالباء. وكذلك عجبت من بكر أضفت عجبك من بكر إليه بمن) [5].

ولطغيان المنهج الشكلي في درس الأدوات النحوية (أي حروف المعاني) لا يعرف جل المشتغلين بتعليم العربية أو تعلمها التسمية الحقيقية لما يسمونه شكليا بحروف الجر، بل يستغربون التسمية الوظيفية لها وهي (حروف الإضافة)، وأحيانا ينكرونها مع أنها هي الصواب عينه، وهي تسمية الخليل وسيبويه. ولنفس السبب الذي ذكرناه آنفا لا يعرف أيضا هؤلاء الصلة الوظيفية بين حروف الإضافة وبين ما يطلق عليه في النحو (المضاف والمضاف إليه)، فهم لا يعرفون أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه - وهي الإضافة- لا تتحقق إلاّ من خلال بعض حروف الإضافة ومعانيها، فهم يقفون عند كون هذه الحروف جارة وعند كون المضاف إليه يأتي مجرورا، ويحسبون أن

---

[1]- السابق ص: 497/3.

[2]- انظر مثلا ص17/1'، 38، 225.217/3 .

[3]- المفصل للزمخشري ص 337 .

[4]- الباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء بن الحسين، ص: 2/ 79.

[5]- سر صناعة الاعراب لابن جني، ص 123 .

العلم بهذا هو غاية النحو، وما عرفوا أن هذا هو في معظمه لا يكاد يتجاوز قشرة الشكل، وأنهم ما زالوا بعيدين كل البعد عن لبّ الدرس وفحواه ، لأن الأهم في هذه الأدوات هو درس ما تفيده من معان دقيقة تضيفها إلى مدخولاتها أو متعلقاتها أو إلى كليهما، والجر كسمة شكلية قد لا يظهر البتة، وكذلك عندما تدخل هذه الحروف على المقصورات والمنقوصات والمبنيات (وما أكثرها)

والجمل بعد (أنْ) و (أنّ) الرابطتين. وعندها لا تبقى إلا المعاني والدلالات. وهي المقصودة قصدا في اللّغة من استعمال هذه الأدوات.

ومن أقبح صور التحليل الشكلي الساذج اختزال وظائف بعض أدوات الجمل المهمة جدا في وظيفة شكلية وهمية. كالقول عن (إنما) - وهي أداة قصر وما أدراك ما القصر في القرآن وفي كلام العرب—— إنها كافة ومكفوفة. وقد علموا المتعلّم أن يكتفي في إعرابه لها بهذا التحليل الذي لا علاقة له بواقع اللّغة العربية أو بنحوها. فهل نقول لشخص صيني مثلا— "يتعلم العربية قاصدا استعمالها وفهم تراكيبها" عن هذه الأداة الرائعة في نحو (إنّما عليّ طالب) مثل هذا الكلام المضلل والحاجب لمعناها ووظيفتها في الاستعمال؟ ويفسرون كونها كافة ومكفوفة شكليا بأن أصل(إنّما) هو (إنّ) التوكيدية الناصبة للمسند إليه. فلمّا دخلت عليها (ما) كفتها عن عمل النصب. يقولون هذا غير ملتفتين إلى معناها النحوي في التركيب. وغير عالمين بأن هذا التفسير على شكليته وضحالته هو مضلل لأنه غير صحيح. ذلك أن (إنّما) هي أداة مستقلة لفظا ومعنى عن (إنّ) التوكيدية. آية ذلك معنى القصر الذي تدل عليه وظيفيا وكذا دخولها على الأفعال كما في الآية ; (قل إنّما حرّم ربي ا لفواحش ...)، فكيف يقال هنا إنها كافة وكفوفة؟ هل تدخل (إنّ) على الفعل حتى تكف عنه؟ وحتى لو كانت الأداة مركبة مما زعموا فإن بناءها الجديد دل على معنى وظيفي جديد مخالف للتوكيد كليا هو "القصر". وليس مهمّا البتة اقتضاؤها الإعرابي فيها تضامت معه. ويكفي هنا ملاحظة أنها لا تقتضي حركة بعينها في ضميمتها. قال أبو إسحاق عن (إنّما) في الآية: (إنّما حرم عليكم الميتة...): (والذي أختاره

أن تكون "ما" هي التي تمنع "إنّ" من العمل ويكون المعنى ما حرّم عليكم إلاّ الميتة،

لأن "إنّما" تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه)[1]، وقال عبد القاهر عن معناها الوظيفي في الكلام: (اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره. فإذا قلت "إنما جاءني زيد" عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك جاءني زيد لا عمرو إلا أن لها مزية وهي أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة وليس كذلك الأمر في جاءني زيد لا عمرو فإنك تعقلهما في حالين).[2]

ومن أوضح آيات المنهج الشكلي في كتب النحو في المستوى الأساسي نكر الإعراب التقديري والمحلي في التحليل والتمثيل. وهو مما لا فائدة منه وظيفيا أو دلاليا في التعليم الأساسي. بل إن فيه إرهاقا للذهن بدون طائل. كما أن الكلمات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية. لكونها مبنيه أو منقوصة أو مقصورة. ليس من المنهج الوظيفي ربطها شكليا بالإعراب المحلي أو التقديري. لأن العلامة الإعرابية لم تظهر عليها، ومن ثم فقدت عالميتها (فكيف تكون عادمة وهي لم تظهر؟). فنحن قد نستغني عن ذكرها في التركيب وهي ظاهرة إذا لم تخرج عن أصلها ولم تكن قرينة لفظية دالة. فكيف بها وهي غير ظاهرة أو منعدمة أصلا. كما في الجمل أو أشباه الجمل عندما تسند إليها بمجملها وظيفة تركيبية.

أما ما سمّوه بعقدة التوابع في تسويغهم للإعراب المحلي أو التقديري. فليس ذلك بمسوغ لتعميم هذا الإعراب بدون طائل أو فائدة وظيفية على كل الكلمات والتراكيب، فقولنا: (ضرب موسى عيسى): فـ

---

[1]- دلائل الإعجاز ص235.

[2]- السابق ص 275.

(هوسى) مسند إليه، و(عيسى) مفعول به، ولا حاجة هنا إطلاقا لتقدير الحركات لا وظيفيا ولا شكلها، فالرتبة لفظيا هي التي عينت وظيفة السمين في الجملة، والعجب هنا أن المعرب لا يقدر الحركة إلا إذا عرف الموضع، وهو لا يعرف الموضع إلا بواسطة القرائن المعنوية كالإسناد والتعدية والملابسة وغيرها، أو اللفظية كالأداة والرتبة، وإذن ما فائدة تقدير الحركة وظيفيا؟ أما إذا جيء بالنعت بعد هذين الاسمين مأن نقول: (ضرب موسى الطويل عيسى القصير)، فمن الواضح هنا، موضع (موسى) الرفع لأنه مسند إليه ولهذا فنعته مرفوع، و(عيسى) موضعه النصب لأنه مفعول به فنعته منصوب، هذه هي عقدة التوابع التي سوغوا بها الاعراب المحلس والتقديري وما هي بعقدة كما رأينا، ثم إن العربي عندما كان يتكلم لم يكن بقدر الحركة هنا، وحتى المتكلم العربي المعاصر لا يقدر الحركة، بل يكفيه أن يعرف الموضع المعهود للفظ المنعوت حتى ينتقل إلى النعت.

ويزداد تسويغ الإعراب المحلي والتقديري غرابة إذا كان التابع والمتبوع مما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، كأن نقول: (جاء فتى يتكلم) وكذلك إذا كان الباب النحوي أو الوظيفة التركيبية في صورة جملة لا تقبل أن يتبعها تابع معرب نحو: (محمد "أخوه قادم")، فما هي الجدوى في النطق أو المعنى -ولو ضولت جدا-من جعل الجملة الواقعة مسندا في محل رفع إلا تحقيق الأثر الوهمي الذي تقول به سفسطة نظرية العامل عند نحاة البصرة؟ والغريب هنا، النحاة يعربون المسند الفعلي في تركيب (كاد) وأخواتها في نحو(كاد المطر يسقط) جملة في محل نصب خبر (كاد) ، وفي هذا أخطاء متراكبة، منها أن الفعل (يسقط) مفرد وقع مسندا . ما الفائدة من إعرابه جملة وهو قد أسند إلى (المطر) قبله وظيفيا؟ ثم لماذا أعربوا هذه الجملة المزعومة في محل نصب ولم يأت خبرها (كما سمّوه) اسما أو صفة منصوبين يمكن القياس عليهما كما فعلوا في (كان). وهم قد أقروا في قواعدهم بأفواههم أن خبر كاد لا يأتي إلا فعلا مضارعا؟

يجب أن يعرف الناس اليوم أن النحاة قد جعلوا هذا وغيره لتحكيم قواعد نظرية العامل الشكلية التي تقوم على مبدأ سقيم هو تأثير العامل في العمول رفعا أو نصبا أو جرا فإذا لم يظهر هذا الأثر قدروه. فهم قد قالوا إن (كاد) عاملة النصب في خبرها، ولما كان خبرها فعلا أو جملة فعلية لا يظهر عليها النصب جعلوها في محل نصب، رغم أنهم يدركون أن هذا لا فائدة ولا طائل من ورائه لا في المعنى ولا في مكافحة اللحن في النطق أو الكتابة ولا في أي شيء آخر. والقول الواضح والسهل والوظيفي في وظيفة (كاد) في الكلام أنها أداة مقاربة. تتحول الجملة الفعلية بعد دخولها عليه إلى الزمن المقاربي، فإذا قلنا: (يقوم محمد) كانت الجملة أصلية. وإذا أدخلنا عليها (كاد) أصبحت محولة: (كاد يقوم محمد). وقد يقع تحويل آخر في الترتيب بتقديم المسند إليه على المسند لغرض التوكيد والتخصيص فيقال: (كاد محمد يقوم). وليس هناك البتة خبر منصوب أو مجرور.

هذا ٠ وقد يستغرق موضوع نقد المنحنى الشكلي في نحو البصريين عامة وفي مقرر النحو للمدرسة الأساسية المسند منه خاصة كتابا ضخما. لأن هذا النحو قد بني جله على أساس شكليّ هو منهج نظرية العامل القائمة على ثلاثة دعائم: العمل أو الأثر. العامل٠ والمعمول. وما عدا هذا هو مهمل أو زائد. ولا ينتظر عاقل البتة من نحو هذه هي دعائمه أن يكون وظيفيا معبرا عن أساليب الكلام وطرائق استعمالها. وعن المعاني ودقائقها; بل إنّ ما يتوقّع منه هو أن يكون شكليا لا يهمّ فيه إلا تحقق الأثر الإعرابي في العمولات عن طريق العوامل وما وراء ذلك هو فضول لا يلتفت إليه إلا لماما وعلى استحياء، بل إن ما يتعارض مع مقتضى العامل من معان وظيفية نحوية يعبث به ولا يقام له وزن فإن فإذا قالت -مثلا- قوانين العامل الشكلية إن هذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أو العكس، وكان المعنى يوجب أو يقتضي خلاف ذلك، يهدر المعنى هدرا ويخضع التحليل كليا لمقتضى العامل، أو ما يسميه النحاة القدامى مقتضى الصناعة النحوية.